معوقات التنمية المحلية في الجزائر

Constraints of local development in Algeria

براهمي نصيرة

جامعة سيدي بلعباس - الجزائر

brahmi28nac5@gmail.com

ناصور عبد القادر

جامعة سيدي بلعباس - الجزائر

nassour_abdel@yahoo.fr

Received: 30/05/2018 Accepted:15/06/2018 Published:30/12/2018

ملخص:

تعتبر عملية التنمية ضرورة حتمية لتطوير المجتمعات المحلية، عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية، لذلك تعمل الدولة الجزائرية وعلى غرار دول العالم بالاهتمام بمختلف مقومات التنمية المحلية.

فالعوامل السياسية والإدارية والأمنية والثقافية والاجتماعية وحتى الاقتصادية تلعب دور مهم في تهيئة مناخ التنمية المحلية وأبعادها المختلفة، والتي تعتبر من أسباب عدم نجاحها، في حالة فشل السياسة العامة للدولة في تحقيق المهمة التي أخذتها على عاتقها، والتي كان الشعب ينتظرها، وهي التنمية الوطنية بصفة عامة للأجيال الحاضرة والمستقبلة، فقد تناولنا في هذه الدراسة الايطار النظري للتنمية المحلية ومعوقاتها، و استراتيجيات إعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنمية،التنمية المحلية، الجماعات المحلية،الموارد.

Abstract:

The development process is imperative for the development of local communities, through popular participation in addition to governmental efforts. The Algerian state, like the rest of the world, is concerned with the various components of local development. Political, administrative, security, cultural, social and even economic factors play an important role in creating the local development environment and its different dimensions , Which is one of the reasons for its failure to succeed, in the event of failure of the general policy of the state to achieve the task that it has assumed, which the people were waiting for, namely national development in general for present and future generations, This study examines the theoretical framework of local development and its constraints, and the strategies for re-establishing local development in Algeria.

Keywords: development, local development, local communities, resources

JEL Classification: O19, Q01, Q32.

* مرسل المقال: **براهمي نصيرة**

1.مقدمة:

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع التي تحظى باهتمام متزايد في العديد من البلدان ، إن على مستوى السياسات الاقتصادية لمختلف الدول ، أو على مستوى البحوث العلمية و الأكاديمية ، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل استراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية بشكل عام ، لاسيما في ظل تغير طبيعة دور الدولة و ارتباط التنمية المحلية بشكل أساسي بالعوامل الداخلية ،التي يمكن التحكم فيها إلى حد كبير ،أكثر من ارتباطها بالعوامل الخارجية،كما أن الجزائر اليوم تسعى جاهدة إلى تحقيق تنمية وطنية شاملة و مستدامة قصد الخروج نهائيا من الأزمات المتعددة الجوانب التي عرفتها ،هذه التنمية لايمكن تجسيدها إلا بانطلاق من الجزء إلى الكل من القاعدة نحو المركز ، واضعة التنمية المحلية كأساس و منطلق لها.

1.1إشكالية البحث:

وانطلاقا من هذه المقاربة المبدئية لموضوع الورقة البحثية،تطرح الإشكاليات التالية :فيما تتمثل المقومات الأساسية لعملية التنمية المحلية؟

2.1 أسئلة البحث:

وما هي المعوقات اللاتي تعترض وتحول دون تحقيق التنمية المحلية؟هل الجماعات المحلية لها دور في تجسيد المشاريع التنموية؟هل الظروف الاجتماعية للأفراد تعكس مدى تحقيق التنمية المحلية؟

3.1 فرضيات البحث:

*التمويل وسوء التسيير هما من المعوقات الاساسية التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية،

*تلعب الجماعات المحلية دور هام في تجسيد المشاريع التنموية .

*المستوى المعيشي الجيد للأفراد من بوادر تحقيق التنمية المحلية.

2.الاطار النظري للتنمية المحلية:

1.2.تعريف التنمية المحلية:

- نظرا لأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الباحثين،و بذلك كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها وقبل ذلك سوف نتطرق الى تعريف التنمية.

تعريف التنمية:

-**لغة** :هي النمو أي ارتفاع الشيء من موضعه إلى أخر وفي جانب المال تعني زاد وكثر، و بمعنى يوسع، يوضع، ؛

(**TO *Développe***)من الفعل (***Développement***) اللغة الانجليزية؛ يأتي المصطلح يرمز في اللغة الانجليزية إلى التغير الجذري في (***Développement***) ينمي، ينشئ...الخ، كما أن مصطلح النظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف وفق رؤية المخطط الاقتصادي.[1]

-**اصطلاحا** :التنمية هي العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.

***تعريف التنمية المحلية:**

لقد عرفت التنمية المحلية بأنها عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية و الروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم فجوهر التنمية هو الكيفية التي يعالج بها المجتمع مشكلاته.[2]

*كما تعرف التنمية المحلية على أن نوع من تقسيم العمل في ايطار السياسة العامة للتنمية الشاملة للمجتمع ككل، و ليس معنى ذلك أن التنمية المحلية ينظر إليها من خلال منظور جزء منعزل عن إستراتيجية التنمية بوجه عام.

*كما تعرف التنمية المحلية على أنها عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، و ذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام و استغلال الموارد المحلية،وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية و الاستفادة من الدعم المادي و المعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية و دمج جميع الوحدات في الدولة.[3]

و من هذه التعاريف يمكن أن نعرف التنمية المحلية على أنها مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة في تشغيل الجهاز الإداري و مواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال و يحافظ على موارد الدولة.

2.2. أبعاد التنمية المحلية[4]:

البعد الاقتصادي: تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل الإقليم المحلي اقتصاديا،و ذلك عن طريق البحث عن القطاع آو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من اجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة بالإضافة إلى ذلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي،و لهذا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة ،و عن طريق توفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء الاستهلاك المحلي ا والتوزيع إلى الأقاليم الأخرى،و كذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من طرقات و مستشفيات....الخ.

البعد الاجتماعي: يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية و هدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية،و مكافحة الفقر و توفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع،بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية،و لهذا نجد البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجر الزاوية لان توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شانها إن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة و زيادة القيمة المضافة، و عليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها إن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنبل و ينبذ الجريمة و محبا لوطنه .

البعد البيئي: إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري و فقدان طبقة الأزون و نقص المساحات الخضراء و اتساع نطاق التصحر و ما إلى دلك من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول و الدعوة إلى دمج البعد البيئي في التخطيط الإنمائي لدول العالم.وعلى اثر ذلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة و التنمية في ريو ديجانيرو بالبرازيل 1992، ومن أهداف المؤتمر الدعوة إلى دمج الاهتمات الاقتصادية و الاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق المؤتمر و ضع و تقييد استراتجيات و إجراءات لتحقيق تنمية مستدامة.

من أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني البيلاجتماعي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد و الرفاهية على المستوى الوطني كما أن الاقتصاد البيئي التقليدي أشار إلى مشكلتين ، الأولى مشكلة الآثار البيئية و الثانية الإدارة السليمة للمواد الطبيعية (التوزيع الأمثل للمواد الطبيعية غير متجددة بين الأجيال)[5].

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و الاستنفار أما في حالة تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.

البعد التكنولوجي:

أصبحت التكنولوجيا من أهم الركائز التي تقوم عليها الحياة البشرية بسبب الايجابيات التي تمنحها كوسيلة لتقليل الضغوطات والأعباء وتحقيق الرفاهية والراحة، ولكن التكنولوجيا سلاح ذو حدين فبالرغم من الايجابيات التي تضعها تحت إمرة الإنسان، هناك سلبيات تجعلها تعد التهديد رقم واحد على حياته وخاصة بالنسبة للأضرار التي تؤثر بها على البيئة، فالتنمية المحلية تسعى إلي استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص إلي حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات.

وفي الأخير يمكن الجزم بان التنمية المحلية مجبرة بمراعاة الإبعاد الاجتماعية ،الاقتصادية ،البيئية و التكنولوجية حتى تعود بالنفع العام على المجتمع.

الجدول رقم(1):معايير أبعاد التنمية المحلية.

معايير اجتماعية	معايير اقتصادية	معايير بيئية	معايير تكنولوجية
-تحسن جودة الحياة -تخفيض حدة الفقر -تحقيق العدالة والمساواة	-نقل التكنولوجية الجديدة -تزويد الكيانات المحلية بعوائد مالية. -الإنتاج من أجل التأثير لايجابي على ميزان المدفوعات.	-تقليص انبعاثات غاز التدفئة. -الحفاظ على الموارد المحلية وحسن استغلالها. -استعمال الطاقات لمتجددة	-تقليل الضغوطات والأعباء -تحقيق الرفاهية والراحة.

المصدر:من اعداد الباحثان.

3.2.عوامل التنمية المحلية[6]:

إن التنمية المحلية عوامل عدة اقتصادية اجتماعية سياسية...،ولعل من ابرز العوامل هو مشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية ،و يمكن حصر هذا العامل في العامل في نقاط أساسية و هي كالتالي:

- وضع أهداف محددة وواضحة لتنمية المجتمع المحلي تنسجم مع احتياجاته الحقيقية و أولوياته.

- النظرة الايجابية إلى المجتمع المحلي وقدراته على إحداث التنمية الشاملة باستخدام الموارد المحلية المتاحة ، و بطرق و أساليب تلاءم الظروف المحلية السائدة ،وتعزز اكتساب المعارف و المهارات اللازمة لإحداث التغيير.

- الاهتمام بدوافع و تطلعات أفراد المجتمع الإنسانية و عدم التركيز على النواحي المادية فقد ، مع مراعاة العادات و التقاليد و مواقف أفراد المجتمع وخلفياتهم الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية والبيئة و أنماط حياتهم.

_النظر إلى المجتمع المحلي نظرة شاملة تأخذ بالاعتبار أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمختلفة.

_التعليم و التدريب النابع من احتياجات حقيقية لأفراد المجتمع المحلي و تجارب وخبرات واقعية لهم.

_الاستفادة من خبرات المختصين في مجالات التنمية المجتمعية الشاملة.

_التدريب النابع من احتياجات وتجارب وخبرات حقيقية لأفراد المجتمع.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل أخرى يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

عوامل اجتماعية:ارتفاع مستوى المعيشة وانخفاض الكثافة السكانية وكذلك الاستغلال الأمثل للموارد البشرية،وتحسين مستويات الرعاية الصحية وانخفاض الوفيات وارتفاع معدلات الحياة.

عوامل اقتصادية:نمو ثقافة العمل و الانجاز و تغير المفاهيم المقترنة لبعض المهن و الحرف، و كذا تطور تقسيم العمل و ارتفاع المهارات الفنية و الإداري.

4.2.مجالات التنمية المحلية:[7]

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة، نذكر منها:

***التنمية الاقتصادية:**

على الرغم من تعدد التعاريف و التفسيرات حول هذا الموضوع ، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك و هو أن التنمية الاقتصادية هي "تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات و الذين يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي و الذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة و هي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم .'الناس بما فيهم الفقراء و المهمشون إذا فغاية التنمية هي رفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية و التي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي و حتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها و من ثم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان و تحقيق رخائه المادي.

***التنمية الاجتماعية:**

و هو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير و إعداد و تنفيذ البرامج الرامية للنهوض به و بالاهتمام و خلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية و التي تنحصر أساسا في الخدمات العامة و الخدمات الاجتماعية.

و هناك علاقة بين التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادي.دون تغيير اجتماعي، و لا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية و من أهداف هذه التنمية:

-تحسين مستويات التعليم و الصحة و الرفاهية عموما لكافة المواطنين.

-زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، و الطبقة العاملة.

-زيادة نسبة الخبراء و الفنيين و العلماء في القوى العاملة.

-تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي و في مجالات الحياة العامة.

-تعميم قيم حب المعرفة و إتقان العمل.

- تنمية الثقافة الوطنية.

***التنمية السياسية:**

التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية، حيث أنها تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، و لاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و الأمة و المشاركة و توزيع الأدوار، و لا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، و هذا الأخير لا يتم إلا إذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية و المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان و المجالس التشريعية أو المحلية ..الخ، و من خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية السياسية.

***التنمية الإدارية:**

تعرف التنمية الإدارية على أنها"العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات و مهارات الأفراد المسؤولين عن إدارة المنظمة"، كما تعرف بأنها" عملية تغيير إيجابي أو إحداث نقلة كمية و نوعية في مختلف الجوانب الإدارية الفكرية و العملية"، و تهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بالإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات و تطويرها بناءا على خطة واضحة و مدروسة .حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم و مستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل و الإحساس بأنهم جماعة واحدة و مترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية و تطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة و الفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية و زيادة مهاراتها و قدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل و رفع مستوى أدائها و تطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.

5.2.أهداف التنمية المحلية[8]:

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة . ويتسم الهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية و تعدد الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الإدارية والبيئية و غيرها .و يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية المحلية، فيما يلي:

-**إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:**[9] إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية العلاج و الأمن والسكن و اللباس والمأكل و التعليم والعمل وتسعى التنمية في هذه الحالة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها، كانتشار الأوبئة، و انتشار الأمية و البطالة، والفقر، وكلها تعد شرط أساسي لتحسين حاجيات الأفراد الأساسية و الحقيقية داخل المجتمع مع توفر إمكانية التطلع لما هو أفضل.

- **تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية** :لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، و هذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات و أشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر، و أضحى الرفاه الاقتصادي المادي الوجه المحبب لهذا الشعور باحترام الآخرين و هذا لطبيعة المادة السائدة فأصبحت مؤشرا للمكانة الاجتماعية. و الحقيقة أن المكانة تأتي مما يضيفه الفرد لمجتمعه المحلي و الوطني لذا تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يشعر بالاعتزاز و الانتماء للمجتمع المحلي و الولاء للإنسانية و يشعر الفرد أنه في كيان يحترم و يأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسؤولين، و إن تحرص هذه القيم على حمايته و الاعتراف بإنسانيته في مواجهة المجتمع.

-**تقليل التفاوت بين الأفراد** :تعيش معظم البلدان النامية في تمييز و تفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل و الثروة و استحواذ فئة قليلة عليها و هذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة، فتكونت فئة برجوازية محلية أمم هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع، ينشأ التفاوت و تشعر أغلبية من المجتمع بعدم العدالة الاجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة، فيما تتزايد طلبات فئات الأغنياء في طلب السلع الكمالية، و هنا تلجأ الدولة إلى استيراد بعض المستلزمات الكمالية و التي تؤثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية و نقص التماسك الاجتماعي.

إن تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات يد من الأهداف العامة التي يجب أن تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها بوسيلة أو أخرى.

- **بناء الأساس المادي للتقدم** :إن بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي، فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم و الانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

إن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة و بعدها تختار اتجاها تبعا لإستراتجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، التي يأخذها المجتمع طبقا لأولوياته التنموية و حاجاته الاجتماعية.

-**زيادة الدخل المحلي** :إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني جد مهم لأي تنمية و يعد عصب التنمية و محركها الأساسي تلك المداخيل التي يتم على أساسها برمجة مشاريع و إقامة خطط لذلك فإن الدخل المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال و الكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، و تسعى جهود الدول النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديموغرافي و زيادة الدخل المحلي.

-**الرفع من مستوى العيشة**:إن الرفع من مستوى المعيشة هدف ومطلب كل تنمية، و تعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية و المادية، فزيادة الدخل القومي و المحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية و تنظيمها و التحكم في المواليد لتتلاءم و المعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة، و المعادلة تقتضي كلما كمستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين و الرفع من مستوى المعيشة.

-**إتاحة الحرية و لقدرة على الاختيار**:[10] إن التنمية المحلية تعنى لبلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة و الثقافة للإنسان، و التحرر من العادات و التقاليد و المعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية و القدرة على تجاوز العوائق الفكرية و الإنسانية لتحقيق حياة أفضل و يتحرر من ذهنيات ضيقة محلية.

3.معوقات التنمية المحلية في الجزائر:

بالرغم من أن التنمية المحلية تعد من أهم الأساليب والسياسات والاستراتيجيات التي يعتمد عليها في حل المشاكل المتعلقة بالمجتمعات المحلية و كوسيلة لتحقيق التكامل بين الأقاليم الحضرية والريفية كغرض منها للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة، إلا أن حتى المحيط الذي تنشط فيه التنمية المحلية يجعلها تعاني من بعض المعوقات، والتي منها :

1.3 .العراقيل الاقتصادية:[11] تتمثل في:

*قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لكثير من البلديات.

*العزلة وعدم كفاية الهياكل القاعدية المساعدة على التنمية.

*غياب الاستقلالية المالية في التسيير.

*اختلال التوازن ما بين الموارد والنفقات حيث تعاني الجماعات المحلية من عدم كفاية الموارد الدالية، وعد انسجام هذه الأخيرة مع النفقات التي تعرف ارتفاعا مستمرا و متسارعا فتعدد وتنوع صلاحيات الجماعات المحلية ونخص بالذكر هنا البلديات ومساهمتها في كل الميادين يثقل كاهلها بالنفقات التي ينبغي علها ضمانها لكي تضمن استمرارية تسيير مصالحها.

*الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية،

*الزيادة في مصاريف التسيير العام والمصاريف على الأملاك العقارية والمنقولة،

*عند التقدير لبعض النفقات لزيادات استهلاك الكهرباء ومن ثم زيادة مصاريف الإنارة العمومية والتي شكلت ديونا معتبرة،

*تحمل البلدية لبعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة.

*عدم قدرة أجهزة الجباية في تحصيل الموارد الدالية نظرا للتهرب الجبائي من جهة ونقص الكفاءة من جهة أخرى إلى جانب وجود ثغرات في التشريع الضريبي أصبحت تفوق فعالية الضريبة كأداة كفيلة لتمويل الميزانية.

2.3 .العراقيل الاجتماعية:[12] تتمثل في:

من أشد المعوقات فتكا بالتنمية المحلية لصد مشكل الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية.

*ضعف العلاقة بين الإدارة والمواطن .

*الانفجار السكاني وتداعياته على الموارد الطبيعية ناهيك عن التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية.

*تأخر البيئة الاجتماعية متمثلة في نقص ومحدودية التعليم والتكوين، أي نقص المهارات التقنية والإدارية على المستوى المحلي.

3.3.العراقيل السياسية[13]**:**

*سيطرة المركزية التي تعيق التقدم واستغلال نقاط القوة في المحليات والأقاليم واستقطاب فرص البيئة الخارجية.

*غياب اللامركزية وخاصة الإدارية ينفي أهمية ودور التنمية المحلية ويلغي وجودها من الأصل حيث أن هذا الجانب السياسي "اللامركزية " هام لأنه يحقق الديمقراطية والشورى بشكل فاعل كما يحقق التوازن بين الأهداف القومية والمحلية ويعطى الفرصة لوجود الخدمات المتكاملة ويؤدي أيضا إلى إقحام القاعدة الشعبية وترقية إحساس المواطن بالمشاكل الوطنية وليس التركيز فقط على المطالب المحلية بل المشاركة الفعالة فيها.

*غياب حقوق الإنسان في كثير من الأقطار خاصة منها حقوق المرأة السياسية .

*غياب المفهوم الحقيقي للحكم الصالح الذي يعبر عن المعني الحقيقي للحقوق الفردية والجماعية والذي يسمح باستعادة المعنى الحقيقي للديمقراطية ويزيد من قيمة ومصداقية القانون يخلق الشفافية والاحترام بين الأفراد والمؤسسات والأجهزة القانونية والتشريعية.

4.3 .العراقيل الإدارية[14] تتمثل في:

*عدم التجسيد الفعلي للامركزية و الديمقراطية المحلية، وذلك لان استقلالية الجماعات المحلية تبقى متفاوتة، بحيث كلما كانت البلدية قادرة على تدويل مشاريعها ذاتيا كالبلديات الكبرى كلما كانت أكثر استقلالية، بينما البلديات غير القادرة على التمويل الذاتي لمشاريعها فهي تبقى دائما تابعة للمركز.

*عدم كفاءة الجهاز الإداري المحلي لقيامه بأعباء النشاط التنموي، إضافة إلى محدودية وتدني الوعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين المحلين.

*سوء تسير الموارد البشرية وهو ما أدى إلى توزيع غير منطقي للمستخدمين مقارنة بالوظائف بسبب النقص الكبير في التأطير المحلي، وهذا النقص في الكفاءات انعكس سلبا على تحقيق التنمية المحلية، وبالتالي الانحراف عن الاستغلال الأمثل للأغلفة المالية الخاصة بالمشاريع الممنوحة من طرف الدولة للبلديات،

*النقص النوعي:[15] على الرغم من حملة التوظيف الجماعي بعد الاستقلال ، إلا أن الافتقار إلى الموظفين المؤهلين بقي مطروحا باستمرار، ذلك أن التوظيف الذي تم خاصة في السنوات الأولى لم يراع شروط الكفاءة بقدر ما راعى سد الفراغ السائد، وأدت هذه الوضعية إلى أزمة حقيقية في التوظيف، فبقدر ما أرهق هذا التضخم الكمي الميزانيات، بقدر ما كانت ولازالت الجماعات المحلية في حاجة إلى موظفين مؤهلين للقيا باختصاصاتها التي تطورت باستمرار، والتي تتطلب في بعضها وخاصة التقنية منها مؤهلات عالية .فالتكوين و التأطير على المستوى المحلي يعاني إهمالا كبيرا إما بسبب قلة الدورات التكوينية والأيام الدراسية من جهة وعد الانضباط في تحسين برامج التقية من جهة أخرى.

من خلال ما سبق يمكن القول أن معوقات التنمية المحلية كثيرة وجد متشعبة يصعب حصرها، لارتباطها بمختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... هذا بالإضافة إلى تغييرها وتجددها باستمرار عبر الزمن وتأثرها بالظروف الدولية التي أصبحت فيها العولمة تفرض نموذجا تنمويا واحدا وشاملا لكافة الدول محاولة بذلك إقصاء كل الخصوصيات والثقافات المحلية بسبب هيمنتها على الاقتصاد العالمي.

4. تحليل النتائج:

بناءا على دراستنا التي تمثلت في استبيان الكتروني نشر على مواقع التواصل الاجتماعي،فكانت العينة مقدرة ب 400 شخص، موزعينا توزيعا عشوائيا على كل ولايات الجزائر من بينهم 120 من الجماعات المحلية و ممثلي الشعب،70طالب و باحث و الباقي مواطنين عاديين،كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم(01):يمثل العينة المختارة

	الجماعات	الطلبة و الباحثين	المواطنين
العدد	120	70	210

المصدر:من إعداد الباحثان

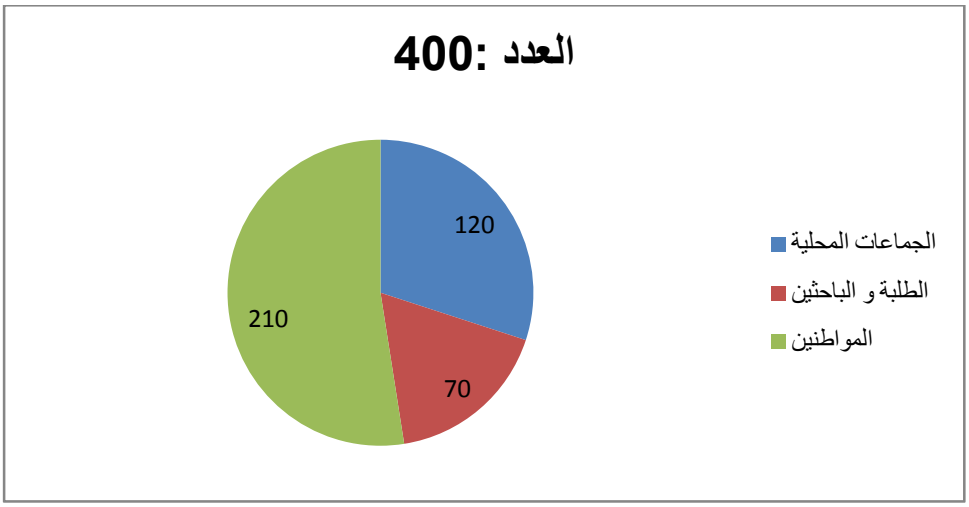

المصدر: من إعداد الباحثان

ضم الاستبيان ثلاثة أجزاء:الجزء الأول خاص بالمعلومات الشخصية و الجزء الثاني كان حول مدى دراية الأفراد بموضوع التنمية المحلية أما الجزء الثالث فهو أسئلة تتعلق بمعوقات التنمية المحلية في الجزائر.

الجدول رقم (02):يمثل مدى دراية الأفراد بموضوع التنمية المحلية:

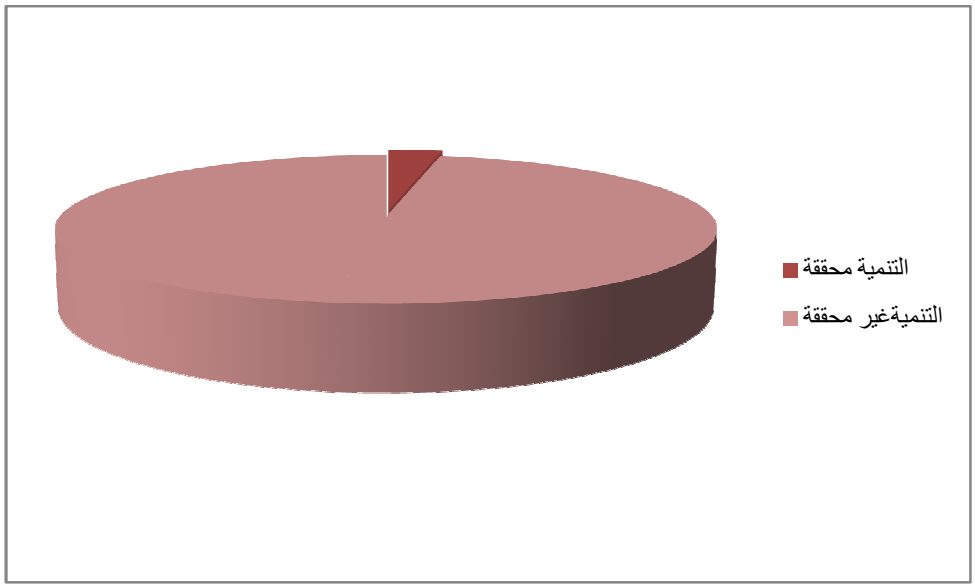

المصدر:من إعداد الباحثان.

معظم الأجوبة كانت إن مصطلح التنمية المحلية غير محقق في الجزائر بالرغم من الدولة قامت بمجهودات جبارة في هذا المجال و ذلك عن طريق البرامج التنموية في شتى الميادين و خاصة في القطاع الفلاحي إلا أنها باءت بالفشل فأرجع البعض هذا الفشل راجع إلى نقص الرقابة و البعض الأخر أرجعها إلى سوء التسيير و نقص الإمكانيات والكفاءات تفشي الفساد في الأنظمة.

أما الأسئلة المتعلقة بالفرضيات فكانت كالتالي:

الجدول رقم (03):الأجوبة المتعلقة بالفرضيات

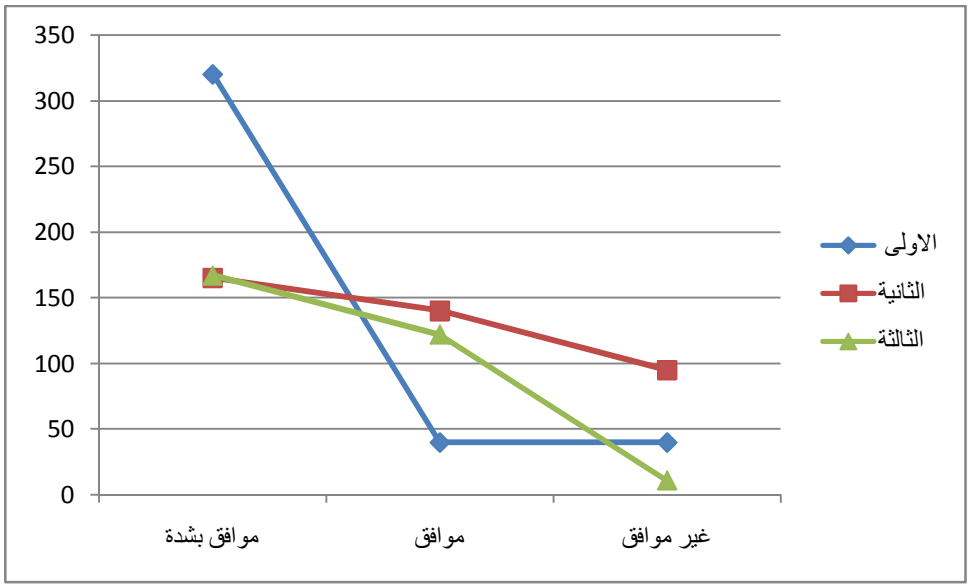

المصدر:من إعداد الباحثان

الفرضية الأولى:هل التمويل وسوء التسيير هما من المعوقات الأساسية التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية؟

فالأجوبة كانت كالتالي:320شخص اجابو ب موافق بشدة ،40 بموافق،40غير موافق و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى و التي كانت التمويل وسوء التسيير هما من المعوقات الأساسية التي تحول دون تحقيق التنمية المحلية.

الفرضية الثانية: هل تلعب الجماعات المحلية دور هام في تجسيد المشاريع التنموية ؟

فالأجوبة كانت كالتالي:165 شخص اجابو ب موافق بشدة ،140 بموافق،95غير موافق و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية و التي كانت تلعب الجماعات المحلية دور هام في تجسيد المشاريع التنموية.

الفرضية الثالثة:هل المستوى المعيشي الجيد للأفراد من بوادر تحقيق التنمية المحلية؟

فالأجوبة كانت كالتالي:267 شخص اجابو ب موافق بشدة ،122 بموافق،11غير موافق و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة و التي كانت المستوى المعيشي الجيد للأفراد من بوادر تحقيق التنمية المحلية.

5.خلاصة:

التنمية المحلية منهج تنموي حديث و متكاملا لجوانب و الأبعاد الهادفة التي تسعى إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية، من أجل تحقيق نهضة تنموية،غير أنت حقيق التنمية المحلية يطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية، ولكي تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة و بأفضل صورة فإنها بحاجة إلى مجموعة من الاستراتيجيات من أجل إعادة بعثها بقوة.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ التنمية المحلية هي عملية معقدة تتطلب دمج الجهود المحلية الحكومية والمشاركات الشعبية في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة وتوفير المتطلبات السكانية من خلال إلتركيز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحتى السياسية،كما تتطلب هذه العملية التخطيط المستمر والمراقبة المتزامنة للأعمال المتعلقة بهذا الجانب.
- ✓ تعاني التنمية المحلية مجموعة من المعوقات في مختلف الجوانب وعلى جميع الأصعدة، هذه المشاكل التي باتت تحد من كفاءتها و فعاليتها.

الاقتراحات:

كثيرا ما شغل أذهان وبال رجال السياسة و الحكام وأصحاب المناصب العليا، وحق الباحثين في شق ميادين العلوم، سواء كانوا في ميدان العلوم الاجتماعية ي أو الاقتصادية أو غير ذلك، لما له علاقة بالتنمية وهذا السؤال متمثل في :كيف لبلد كالجزائر بمساحته القارية والغنى المفرط في موارده الطبيعية و خاصة الطاقوية منها :البترول والغاز الطبيعي، وإمكانياته السياحية وثروته البشرية المقدرة بنسبة كبيرة من الشباب ـ التي تقدر بأكثر من خمسة وسبعين بالمائة، والتاريخ المشرق والمشرف، أن يبقى يتخبط في شباك التخلف ولا يستطيع أن يقوم إلا بخطوات صغيرة نحو التنمية منذ حوالي نصف قرن أو يزيد من الاستقلال؟ و ما السبب في عدم القدرة على تحقيق ـ التنمية المحلية في هذا الوطن؟ و بناءا عليه فإن البرامج التنموية ـ التي عرفتها الجزائر في الزمن الاقتصادي هذا، واجهت فيه انتكاسات كبيرة ومراحل فشل ذريعة، وقصور التنفيذ وعدم الاكتمال والبعد عن تحقيق الأهداف المسطرة، كما يلاحظ جليا أن السياسات التنموية فشلت في معالجة الأزمات، و في تحقيق القفزة التنموية النوعية، وذلك ناتج لعد ة أسباب وصعوبات على اختلاف مصادرها ومشاربها،وبذلك وجب على الدولة وضع خطط و استراتيجيات محكمة لإعادة بعث التنمية المحلية في الجزائر و من بين هذه الاستراتيجيات:

*تنصيب الكفاءات على مستوى المجالس المحلية.

*إصلاح المالية العمومية المحلية .

*إشراك الجماعات المحلية في تحضير قانون المالية.

*إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

*تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية.

*الإشراف على توفير الخدمات الحضرية و الريفية للمجتمعات المحلية و تسيير النفايات الحضرية.

*المشاركة الشعبية في إعداد و تنفيذ ومراقبة و توجيه مخططات التنمية المحلية.

*التوظيف الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية.

*إدماج الجماعات المحلية في نسق التنمية المحلية.

*تشجيع الاستثمار المحلي خاصة السياحي منه.

*إعادة النظر في شروط القرض المصرفي.

*توجيه الادخار المحلي للتجهيزات و الاستثمارات الجماعية المحلية.

*إعطاء الأولوية للبرامج الفلاحية في المناطق الداخلية.

قائمة المراجع:

1. احمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية و تحدياتها في الجزائر،محاضرة مجلة البحوث و الدراسات العلمية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة المدية،2010،ص10 .

2. نادية فاضل عباس فضلي،" التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000 إلى ." 2010 **مجلة دراسات دولية**، العدد .(54 ص57 3.صليحة مقاوسي، هند جمعوني،مداخلة بعنوان :**نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسات التنمية الاقتصادية** .الملتقى الوطني حول قراءات حديثة في التنمية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة باتنة، 2010/2009،ص5.

4.خنفري خيدر،تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و أفاق،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،2010-2011. ص15-20.

5.ولد صديق ميلود وآخرون، **أفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري، دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون** .دار الندونية للنشر والتوزيع، 2015 ،ص112.

6. . علي كريم العمار ،**"مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية"**، المعهد العالي للتخطيط الحضري و الإقليمي، جامعة بغداد ،(د.س.ن)، ص1.

7.نائل عبد الحافظ، العولمة، إدارة التنمية الأسس -النظريات -التطبيقات العملية .عمان :دار زهران للنشر و التوزيع، ، 2009ص ص154-.155

8.محمد خليفة، مداخلة بعنوان: **إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر** .الملتقى الوطني حول التحولات السياسية -واقع و تحديات(يومي 16-17 ديسمبر 2008،جامعة جيجل،ص1.

9.فؤاد بن غضيان، **التنمية المحلية، ممارسات وفاعلون**.عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع، ط /1 ،2015 ص.31 .

10.فريدة لرقط، **ضرورة تنمية المناطق الريفية من أجل تنمية محلية متوازنة**، مداخلة ضمن الملتقي الأول حول التنمية المحلية في الجزائر) واقع وأفاق (معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي برج بوعريريج، يومي 14 و 15 افريل2008،ص06.

11أحمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية .مصر :دار لدينا لطباعة و النشر و التوزيع ، 2011 ، ص78.

12.سامية جلال سعد، **الإدارة البيئية المتكاملة**، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، امبرشن للطباعة، مصر، 2005 ،ص254.

13.بوكعبان العربي، **المسؤولية الدولية على أساس المخاطر) حالة المسؤولية عن الأضرار البيئية** (جزء العلوم الاجتماعية، إصدارات الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي، .العدد 05 ، الجزائر، 2009، ص05.

14.بوعمامة نصر الدين، بوعمامة على، **استراتيجيات التنمية المحلية في ظل المحافظة على البيئة**، مداخلة ضمن الملتقي الوطني الثالث حول التنمية المحلية المستدامة البعد البيئي، جمعية الأنوار للأنشطة العلمية والثقافية، المركز الجامعي بالمدية،3-4 مارس 2008 ، ص05.

15.الأمين العوض الحاج احمد، وآخرون، الأطر المؤسسية للمجتمع المحلي و الشراكة في تحقيق التنمية، أوت 2007، المحمل من الموقع الالكتروني . www.welfare.gov.sdw